

جذر المادة اللغوية بين القدماء والمحدثين

أ.م.د. محمد مزعل خلاطي
كلية التربية / جامعة واسط

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل من السماء الفرقان. وخلق من التراب الإنسان. وسوى الموت بين الفقير والأمين والسلطان والصلاة على نبيه محمد المحفوف بجماجم بني عدنان. وعلى آله وأصحابه ذوي الإكرام والإحسان.

أما بعد:

فلكل شيء جذر وأصل يرجع إليه، وليس هذا في اللفظ فحسب، بل في سائر ما استحق ذلك، ولا أخال شيئاً لا يحمل مزية التأصيل، فللنبات جذر، وللضوء جذر، هو مصدره، وللناس جذور وأصول، عرفت بالأنساب التي خص الله تعالى بها أمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكلنا من آدم وأدم من تراب، ولكلنا جذور وأصول لسائر اللغات السامية، ولا يخفى على أحد أهمية الجذور اللغوية، وضرورة معرفتها، وكان هذا البحث في الجذور التي أحدثت المذاهب والنظريات في طبيعتها وعدد حروفها، سبباً رئيسياً في معالجتها وإيراد جل ما قيل فيها دون ترجيح من الباحث؛ ولكن المشكلة قديمة قدم مصنفات اللغة، وكل ما قيل فيها افتراضي لا فضل لرأي على آخر على قوة حجته، فأخذت على عاتقي دور العارض، التارك خيار الترجيح للقارئ.

وقسمت البحث على قسمين، الأول: تناولت فيه الجذور عند القدامى وفي القسم الثاني: تناولت الجذور عند المحدثين وسبقت بمقدمة وتمهيد، وتليت بخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع، راجياً العفو عن زلات الموصوف بالضعف من قبل القوي القهار، والمعترف بالنقص للكامل الجبار. وما التوفيق إلا منه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد:

إن لفظتي (أصول وجذر) (مترادفتان) في معناهما اللغوي والإصلاحي، وبخاصة عند اللغويين المتأخرين، فيقال جذر الكلمة، بمعنى: أصلها^(١)، والجذر في اللغة أصل كل شيء، قال الخليل: "الجذر أصل اللسان وأصل الذكر، وأصل كل شيء. وأصل الحساب الذي يُقال: عشرة في عشرة أو كذا في كذا، نقول: ما جذره؟ أي ما مبلغ تمامه، فتقول: عشرة في عشرة، مائة"^(٢).

أما الجذور في إصلاح اللغويين والصرفيين، فلا تبتعد عن المعنى اللغوي الأول لمادة (جذر)، فالجذر هو الحرف: الذي يلزم في بناء الكلمة لفظاً أو تقديراً، قال ابن مالك في تعريفه:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ
لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا
وَالَّذِي
اِخْتِذَى^(٣)

وأثرض عليه في هذا التعريف، قال ابن هشام: " وفي التعريفيين نظر: أمّا الأوّل فلأن الواو من (كوكب) والنون من (قرنفل) زائدتان كما ستعرفه مع إنهما لا يسقطان، وأمّا الثاني فلأن الفاء من (وعد) والعين من (قال) واللام من (عزا) أصول مع سقوطهن في (يعد) و(قل) و(لم يعد) " (٤).

قال الصاعدي: ويمكن دفع هذا الاعتراض بأن المراد باللّزوم: لفظاً أو تقديرًا، إذ الفاء في: (عدة) و العين في: (قل) واللام في (لغة) ونحو ذلك أصول على الرغم من سقوطهن في بعض التصارييف، والساقط لعلّة تصريفية كالثابت.

ويتأخص من ذلك أن الأصول هي: الحروف التي تلزم في جميع تصارييف الكلمة، فتكون موجودة تحقيقاً أو تقديرًا. فالموجودة تحقيقاً كحروف (أكل) و(نحرج) و(سفرجل) والموجودة تقديرًا هي التي تسقط لعلّة تصريفية، كفاء (سمّة) وهي الواو، وعين (بع) وهي الياء، ولام (سفيرج) و (سفرج) وهي اللام، والفاء و اللام في قولك (ق نفسك عذاب النار) وهما الواو والياء، ونحو ذلك (٥).

الجذور في اللغة العربية:

لللمة العربية أصل واحد فحسب، فلا يكون لها أصلان فأكثر، ويدلّ على ذلك دليلان: أمّا الأوّل: فإنّ الأصل لا يستحقّ أن يكون أصلاً، ويتّصف بهذه الصفة إلّا إذا تفرّد، فإنّ الشيء الواحد ليس له إلّا أصل واحد. أمّا الثاني: فإنّك ترى باستقراء ما ظهر اشتقاقه في العربية أنّ اللمة الواحدة تعود الى أصل واحد، فأصل الكتاب (ك ت ب) والاجتهاد (ج ه د) والتناصح (ن ص ح) وهكذا، وهو أكثر اللّغة، ويزيد على تسعة أعشارها، ولا تجد كلمة واحدة من ذلك آلت إلى أصليين. ومن هنا فينبغي أن يحمل ما قلّ وخفيت أصوله على ما كثر وظهرت أصوله. وإذا وُجِدَت كلمتان متحدتان في المعنى، ومتشابهتان في أكثر الحروف، فلا تخلوان من أحد أمرين:

أولهما: أن تكونا من أصل واحد، وقد طرأ عليهما أو على أحدهما تغيير صوتي أو بنائي؛ بسبب القلب، أو الإعلال، أو الإبدال، أو الهمز، أو التسهيل، أو نحو ذلك.

والآخر: أن تكونا من أصليين مختلفين، وهما من قبيل الترادف، ولا يصحّ الوجهان معاً، بل لا بدّ أن يكون أحدهما - في نهاية الأمر - هو الصّواب، وإن خفي ولم يوصل إليه (٦).

وأقلّ ما تكون عليه أصول اللمة المتصرّفة ثلاثة أحرف؛ حرف يبتدأ به، وحروف يوقف عليه، وحروف يحشى به، وهو الكثير، وهذا مشترك بين الأسماء والأفعال، وأكثر ما تكون عليه اللمة خمسة أحرف، وهو خاصّ بالأسماء، وذلك قليل، وأمّا ما جاء من الكلمات المتصرّفة على حرفين أو حروف واحد فمما سقط بعض حروفه، وما جاء على أكثر من خمسة أحرف ففيه زيادة. وهذا مذهب الجمهور من اللّغويين و الصّرفيين و النّحاة (٧).

جذور العربية عند القدامى:

استرعى تفاوت الأبنية في العربية أنظار علمائنا القدامى، منذ وقت مبكر من بدء نشاطهم اللغوي؛ فمن الكلمات ما جاء على حرفين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة، أو ستة، أو سبعة. ورأوا كيف يغلب بعضها على بعضها الآخر في الكثرة والاستعمال؛ فما جاء على ثلاثة أكثر من غيره، وما جاء على حرف أقل إلى حدّ النُدرة. ثم رأوا أنَّ الكلمة الواحدة تأتي على صورٍ مختلفة؛ فتكون تارة على ثلاثة أحرف، وتارة على أربعة، وتارة على خمسة، وتارة على ستة، وتارة على سبعة؛ فهدهم تأملهم الطويل في أحوال البنية في اللغة إلى معرفة الأصول و الزائد.

وقسموا الكلام العربي ثلاثة أقسام: أقسام: أسماء و أفعال وحروف، ورأوا كيف يتصرف بعضه - كأكثر الأسماء والأفعال - دون بعضه الآخر؛ كالحروف و بعض الأسماء والأفعال. ودرسوا ذلك كله، وقننوه، وجعلوا له علماً مستقلاً؛ هو التصريف^(٨).

ويكاد علماؤنا القدامى يُجمعون على أنَّ الكلام بعضه مشتقٌ وبعضه غير مشتق، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ من متأخري أهل اللغة إلى أنَّ الكَلِمَ كُلَّهُ مُشْتَقٌّ، وَقَدْ نَسَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ لِلزَّجَّاجِ^(٩)، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ سَبِيحِيَّةَ كَانَ يرى ذَلِكَ^(١٠)، وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ أَنَّ الْكَلِمَ كُلَّهُ أَصْلٌ وَلَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ اشْتَقَّ مِنْ غَيْرِهِ وَتَفْرِيعَ النَّاسِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ^(١١). والأصول عند جمهور العلماء القدامى، لا تكون ثنائية، كما أنَّها لا تكون أحادية.

وفيما يلي الأصول لديهم؛ وهي إمَّا ثلاثية و إمَّا رباعية، و إمَّا خماسية.

١. الأصول الثلاثية:

يكاد إجماع اللغويين و الصَّرْفِيِّين و النُّحَاة ينعقد على أنَّ أصول أكثر الكلم في العربية ثلاثة أحرف، وتكون للأسماء و الأفعال^(١٢). ومن أوائل النصوص الَّتِي وَصَلْنَا إِلَيْهَا مِمَّا جَاءَ فِيهِ ذِكْرُ الْأَصُولِ الثَّلَاثِيَّةِ مَا قَالَهُ الْخَلِيلُ، وَهُوَ مَا أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلُ؛ وَهُوَ أَنَّ أَقْلَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ مَا تَصَرَّفَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، فَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ الْأِسْمَ لَا يَكُونُ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ - عَلَى رَأْيِهِ - أَنَّ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ لِلابْتِدَاءِ، وَالثَّلَاثُ لِلْوُقُوفِ عَلَيْهِ وَالثَّانِي لِلْحَشْوِ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ^(١٣).

ثمَّ جَاءَ بَعْدَهُ تَلْمِيزُهُ سَبِيحِيَّةَ فَقَالَ: "وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَهُوَ أَكْثَرُ الْكَلَامِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَغَيْرِهِمَا"^(١٤)، ثُمَّ جَاءَ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلُ فَمِنْ ثَمَّ تَمَكَّنَ فِي الْكَلَامِ"^(١٥).

ثمَّ جَاءَ بَعْدَهُ ابْنُ جَنِّي؛ فَقَدْ ذَكَرَ رَأْيَهُ فِي ذَلِكَ بِمَا يُوَافِقُ رَأْيَ الْجُمْهُورِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ حِينَ قَالَ: "الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي؛ فأكثرها استعمالاً، وأعدلها تركيباً الثلاثي؛ وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يُخْشَى به، وحرف يُوقَفُ عَلَيْهِ"^(١٦)، وَعَلَّلَ لِذَلِكَ كَثْرَةَ مُفْرَدَاتِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ذَاتِ الْأَصُولِ الثَّلَاثِيَّةِ؛ حِينَ قَالَ: "وليس اعتدال الثلاثي لقلّة حروفه حسب؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه؛ لأنه أقلّ حروفاً، وليس الأمر كذلك؛ ألا ترى أنَّ جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزءٌ لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة؛ نحو: مِنْ،

وعن، وهل، وقد، وب، وك، ومن، وإذ، وصه، ومه. ولو شئتُ جميع ذلك في هذه الورقة... وأقلُّ منه ما جاء على حرف واحد؛ كحرف العطف وفائه... فتمكَّن الثلاثي إنما هو لقلَّة حروفه، ولشيء آخر وهو حيز الحشو - الذي هو عينه - بين فائه ولامه؛ وذلك لتباينهما، ولتعادي حالهما؛ ألا ترى أنَّ المبتدأ لا يكون إلا متحرِّكاً، وأنَّ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً؛ فلما تنافرت حالاهما وسَطوا العين حاجزاً بينهما؛ لنلاً يفاجئوا الحسَّ بضدِّ ما كان آخذاً فيه، ومنصبّاً إليه^(١٧).

وأوزان الثلاثي في الاسم اثنا عشر وزناً، بضرب حركات الفاء الثلاث في أحوال العين الأربعة. واتَّفَقوا على أنَّ المستعمل المستفيض منها عشرة؛ وهي^(١٨):

١. (فَعْل) ك (بَكِر).
٢. (فَعْل) ك (فَرَس).
٣. (فَعْل) ك (كَتَف).
٤. (فَعْل) ك (عَضِد).
٥. (فَعْل) ك (جَبِر).
٦. (فَعْل) ك (عَنَب).
٧. (فَعْل) ك (إِبِل).
٨. (فُعْل) ك (قُفْل).
٩. (فُعْل) ك (صُرِد).
١٠. (فُعْل) ك (عُنُق).

أمَّا الفعل فله ثلاثة أوزان في الماضي؛ وهي: (فَعَلَ) (فَعِلَ) (فَعُلَ).

ومن الثلاثي نوع تماثلت حروفه، ونوع تماثلت بعضها؛ وذلك على النحو التالي:

الأول: ما تماثلت حروفه الثلاثي، ومن ذلك (الْفَقَقَةُ)، وهي الغربان الأهلية^(١٩).

وقد ذكروا أنَّ ما تماثلت أصوله الثلاثة نادر^(٢٠).

الثاني: ما تماثل بعض حروفه؛ فمما عُدَّ في الثلاثي من هذا ما تماثل فيه الفاء والعين، ومثال ذلك (دَدَن) ومنه يُقال لنوع من السيوف: (الدَّدَان)^(٢١). أو الفاء واللام، وذلك نحو: (سَلِس) وهو اللين السهل، والشيء، المرن، و(قَلَق) وهو المنزعج المضطرب، و(دَعْد) عَلَمٌ، و (السَّجِس) وهو الماء المتحرِّك، وهذا النوع من الثلاثي قليل جداً^(٢٢). أو العين واللام، ويكون مدغماً أو غير مدغم، فالمدغم نحو (شَدَّ) و(صَدَّ) و(هَمَّ) وغير المدغم نحو (الْقَصَص) و(الْجَلَل) و(الْصَدَد). ويسمى ما ماثَل فاؤه عينه، وما ماثَل عينه لامه؛ الثلاثي المضعَّف، أو المضاعف والآخر كثير في العربية^(٢٣). أو اللام وبعدها، وهذا نوع من الثلاثي يأتي على صورة الرباعي (فَعْل) فيكون على (فُعْل) نحو: (الْقُعْد) وهو الجبان اللئيم، وعلى (فَعْلِل) نحو (الْقَرْدَد) وهو الوجه،

وعلى (فَعْلَلٍ) نحو: (الرُمْدِ) وهو الكثير الدقيق، وعلى (فُعْلَلٍ) نحو (فُعْدٍ). وهذا النوع ملحَق بأوزان الرِّباعيِّ المذكورة؛ فحرفة الأخير زائدة^(٢٤). أو ماثل فيه حرفان حرفين. وذلك على نوعين: نوع يبقى ثلاثة أصول عند إسقاط المثليين، ونوع يبقى أصلان حسب.

أما النوع الأول؛ وهو ما يبقى منه ثلاثة أصول عند إسقاط المثليين؛ فلا يخلو أن يكون المتمثلان في أوله أو آخره^(٢٥)؛ فإن كانا في أوله فمثاله: (مَرْمَرِيْسٌ) للدَّاهية، و(مَرْمَرِيْتُ) للقفز؛ وهما ثلاثيان؛ لأنَّ إسقاط المثليين يجعلهما: (مَرِيْساً) و(مَرِيْتاً) ببقاء ثلاثة أصول؛ وهي الميم، والراء والسين؛ في الأول، والميم، والراء، والتاء؛ في الثاني. ويؤكد ذلك أنَّ معنهما من (المراسية) و(المرت) فوزنهما - حينئذٍ - (فَعْفَعِيلٌ)^(٢٦). وإن كانت المتمثلات في آخره؛ فمثاله: (الصَّمَحْمَحُ) وهو الشديد المجتمع الألواح، و(الدَّمَكْمَكُ) وهو الشديد، و(خُلْعُخُ) وهو الجُعْلُ، و (الكُدْبُدْبُ) وهو الكثير الكذب، و(الدَّرَحْرَحُ) وهي دويبة، ووزن ذلك كَلَّه (فَعْلَعْلُ)^(٢٧).

أما النوع الثاني: وهو ما يبقى منه أصلان عند إسقاط مثليه؛ فنحو (زَلْزَلٌ) و دويبة، و(صَرَصَرَ) و (حَنَحَتْ) وهو من الرِّباعيِّ عند البصريين، وأكثر اللُّغويين والصَّرْفِيِّين، وهو معدود في الثلاثيِّ عند الكوفيِّين، وبعض علماء البصريين^(٢٨)

٢. الأصول الرِّباعية:

الرِّباعيُّ عند البصريين، ومن تابعهم؛ من جمهور اللُّغويين والصَّرْفِيِّين القدامى: أحد أصول كلام العرب المتصرِّف، ويكون في الأسماء والأفعال؛ نحو: (جَعْفَرٍ) و(دَحْرَجٍ). وذكرُوا أنَّه أقلُّ من الثلاثيِّ؛ لنقله بالحرف الرابع^(٢٩). والأبنية الممكنة عقلاً - للرِّباعيِّ في الأسماء، ثمانية وأربعون بناءً؛ وذلك بضرب حركات الفاء الثلاثة، في أحوال العين الأربعة في حركات اللام الأولى، وقد تخلف معظمها؛ لالتقاء الساكنين، أو للثقل، أو لتوالي أربع متحرِّكات، ويكادون يُجمعون على أنَّ أبنية الرِّباعيِّ المستعملة خمسة؛ وهي:

(فَعْلَلٍ) نحو (جَعْفَرٍ).

(فُعْلَلٍ) نحو (زَبْرَجٍ).

(فُعْلَلٍ) نحو (بُرْثُنٍ)، أصابع السباع و الطير و طرفه مقلب^(٣٠).

(فَعْلَلٍ) نحو (ضِفْدَعٍ).

(فَعْلَلٍ) نحو (فَطْحَلٍ) وهو دهرٌ لم يُخلَقْ الناسُ فيه بعد^(٣١).

وأثبت الكوفيُّون والأخفش بناءً سادساً؛ وهو (فُعْلَلٍ) بضمِّ الفاء وفتح اللام؛ نحو (جُحْدَبٍ) و (جُوْدَرٍ) وأنكره البصريُّون، وعدَّوه متفرِّعاً من (فُعْلَلٍ) إذ الفتح أخف من الضم؛ فهو ليس بناءً مستقلاً^(٣٢). وعلم أنَّ جعل الرِّباعيِّ أصلاً من الأصول ليس محلَّ اتفاق بين القدامى؛ فجمهور الكوفيِّين يخرجون من الأصول ما زاد على الثلاثة^(٣٣). ووافقهم على ذلك بصريُّ متقدِّم؛ وهو أبو زيد الأنصاري، فيما حكي عنه. قال ابن دريد: "ألمي علينا أبو حاتم قال: قال أبو زيد: ما بني عليه الكلام ثلاثة أحرف؛ فما زاد ردَّوه إلى ثلاثة، وما نقص رفعوه إلى ثلاثة؛ مثل: أب، وأخ، ودم، وفم، ويد..."^(٣٤)

ومن الغريب هو ما قال به الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ): إِنَّ الأفعال الرباعية مركبة من أصلين فمثلاً (بعثر) نراها مركبة من (بعث) و(أثير) وهما يحملان تقارباً في المعنى وهما من أصلين ثلاثيين متداخلين^(٣٥).

ولتوضيح فكرة الراغب أقول: إِنَّ (بعثر) مكونة من أصلين هما (بعث) و(أثير) أي إِنَّ لفظة (بعثر) تحوي معنى هذين الأصلين وكما يأتي:

بعثر = بعث + أثير

وكثير هي الألفاظ التي تسري على هذه الطريقة كما قال وليام رايت wright, w عندما نقل عدد من الألفاظ كما في: (وسوس = وس + وس) وكذلك (شمخر = شمع + ر) وكذلك (تمذهب = ت + مذهب) وقد قال: إِنَّ هذا المزج موجود في اللغة العربية كما في (بسملة) من (بسم الله الرحمن الرحيم) وكذلك (حوقلة) من (لا حول ولا قوة إلا بالله) وكذلك (حمدلة) من (الحمد لله) وهو ما يسمّى بالنحت^(٣٦).

٣. الأصول الخماسية:

هذا النوع هو ثالث الأصول عند البصريين، ومن تابعهم؛ من جمهور اللغويين و الصرفيين؛ وهو مخصوص بالأسماء دون الأفعال، وأقلُّ الثلاثة في الكلام؛ كما نصَّ عليه سيبويه^(٣٧)، وتفرّد الخليل برأي يخالف ما أجمع عليه القوم؛ إذ قال: "والخماسي من الأفعال نحو: اسْحَنَكَ، واَفْشَعَرَّ، واسْحَنَفَرَّ، واسْبَكَّرَ، مبني على خمسة أحرف... والألف، التي في: اسْحَنَكَ، واَفْشَعَرَّ، واسْحَنَفَرَّ، واسْبَكَّرَ، ليست من أصل البناء" ^(٣٨)

قال عبد الرزاق الصاعدي: "ويمكن توجيه ذلك بأحد ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا يكون ذلك النصُّ للخليل؛ لأن (العين) مشكوك في نسبته له؛ وهو توجيه بعيد؛ لأن الإجماع شبه معقود على أن مقدمة (العين) من صنع الخليل أو رويت عنه؛ بدليل السند.

وثانيها: أن يكون ذلك من آراء الخليل المبكرة؛ التي لم تنتضج؛ وهي ممّا يناسب مقدمات وضع المقاييس في العربية؛ التي لم تأخذ وضعها النهائي إلا على أيدي تلامذة الخليل – وعلى رأسهم سيبويه – أو من جاء بعدهم.

ثالثها: أن الذي دفعه إلى عدّ تلك الأفعال من الخماسي أنه وجدها لا تستعمل إلا خماسية؛ أعني أن الزيادة فيها لا تفارقها. ويقوي هذا الاحتمال قول سيبويه عن نوع من الزوائد: "وربما بُني عليه الفعل؛ فلم يفارقه، كما أنه قد يجيء الشيء على: أَفْعَلْتُ و أَفْعَلْتُ ونحو ذلك، لا يفارقه بمعنى، ولا يستعمل في الكلام إلا على بناء فيه زيادة" ^(٣٩) ومثّل له سيبويه بـ (اَفْطَرَّ) النبات و(اَفْطَرَّ) إذا وَلَّى، وَلَّى، و (اَفْشَعَرَّ) و (اسْحَنَكَ) " ^(٤٠)

وحقُّ الخماسي أن يكون اثنين وتسعين ومائة بناءً، إلا أنه أهمل معظمها للثقل، ولالتقاء الساكنين؛ فلم يستعمل منها سوى أربعة أبنية؛ وهي:

١. (فَعْلَل) نحو (جَحْمَرَش) وهي الثقيلة السَّمجة من النساء. أو العجوز الكبيرة.

٢. (فَعْلَل) نحو (شَمَرْدَل) وهو القوي السريع القَتِي من الإبل وغيرها.

٣. (فَعَّلَ) نحو (جَرَدَخِلٍ) وهو الضخم من الإبل.

٤. (فُعِّلَ) نحو (قُدَّعِمِلٍ) وهو القصير الضخم من الإبل.^(٤١)

وقد تقدم قول الكوفيين ومن تابعهم برّد ما زاد على ثلاثة أحرف إلى الزيادة والنحت.^(٤٢)

الجذور العربية عند المحدثين:

سار جمهور المتأخرين من اللغويين، في أصول العربية، على المذهب البصريّ وثمّة طائفة غير قليلة من المحدثين المعنيين بأصول العربية، نحت منحى مختلفاً في الأصول؛ بقصد إعادة درس اللغة باسم التجديد و التطوير، والاستفادة من معطيات علم اللغة الحديث؛ فتوصلت إلى نتائج جديدة، تخالف ما استقرّ عليه علماء العربية القدامى؛ ممّا بهر بعض طلبة العلم، وجعلهم ينظرون إلى مفهوم علماء العربية في الأصول على أنّه طورٌ تجاوزه الزمن، وأصبح جزءاً من التاريخ اللغوي^(٤٣).

وفيما يأتي عرضٌ لمذاهبهم في تطوّر الأصول:

١. الأصول الأحادية:

أصحاب نظرية التطوّر يردّون الكلام كلّهُ إلى المقطع الأحادي؛ وهو الثنائي، ومنهم من يرى أنّ الثنائي يردّ بدوره إلى الأحادي^(٤٤).

يرى أصحاب هذه النظرية أن لكلّ حرف من الحروف معنى يعدّ نواة للغة في دورها القديم، ومن ثمّ فإنّ الكلمات من اليسير تحليلها إلى معانيها الأولى بردها إلى أصولها الأحادية؛ المتمثلة في حروفها؛ إذ هي مجتمعة في كلمة تدلّ على مجموع معاني تلك الحروف؛ فذلك فإنّ (عَبَى) تُحلّل إلى حروفها؛ فالعين تدلّ على الحيوان الزئيري، والباء تدلّ على البيت " وكانّ المعنى الأوّل: حيوان البيت القوي؛ الذي هو كناية عن الرّجل، ثم اشتقّ منه بعد أطوار من التّرقّي اللغوي اسمٌ للباس الرّجل الخاصّ به (العَبَاية) ثمّ غلب الأصل في معنى الفرع المشتقّ، وأميت معنى الأصل بالنسيان، أو بعدم الاحتياج؛ حتّى صار في معنى الفرع حقيقة وضعيّة، وممّن قال بهذه النظرية، العلايلي، في كتابه (تهذيب المقدمة اللغوية)^(٤٥)، وممّن أشاد بنظرية أحادية الأصول الدكتور توفيق محمّد شاهين؛ فمال إليها ودافع عنها بحرارة، وأنهم منتقديها بعدم تقديم دليلاً لها^(٤٦).

قال الصاعدي: إنّهُ في نظره أنّ هذه النظريّة غير مقبولة في أصول اللغة العربية؛ لأنّها لا تستند إلى حقائق لغويّة ثابتة، ولا يخلو الخوض فيها إلى العودة إلى ما وراء التّاريخ، وارتكاب التّعسف و الشّطط، والرّجم بالغيب.^(٤٧)

٢. نظريات ثنائية الجذور العربية:

يرى عدد من علماء اللغة المحدثين أنّ أصل الكلم (الجذور العربية) كانت في أوّل أمرها ثنائية، أي مؤلّفة من حرفين فقط. أوّل من قال بهذا الرأي هو أحمد فارس الشدياق (ت ١٨٧٨م) وبنى عليه كتابه المعجميّ (سرّ اللّيال في القلب والإبدال). والشدياق لم يفصح بشكل صريح اعتناقه للنظرية الثنائية، غير أنّ طريقته في

معالجة تقلبات الأفعال العربية – كما أشار فؤاد ترزي – هي التي تشعنا بذلك؛ لأننا نراه يجعل مقلوب بخّ خب، ومقلوب عبّ بع، ومسوّغات اعتباره الثنائي المضعف أصلاً للكلام عنده هي:

- (١) معظم اللّغة مأخوذ من حكاية صوت أو حكاية صفة، وهذا لا يأتي إلا من المضاعف نحو: دبّ، ودقّ وهزّ وسفّ وقرّ ودنّ وحنّ. وعند الزيادة في المعنى يأتون بهزّ هزّ وما هو إلّ هزّ هزّ. والواضح عندما وضع هذه الأفعال في الأصل لم يقصد أن تكون فعلاً أو اسماً وإنما حكاية صوت، ولما وصله بفاعله دقّ وقرّ.
- (٢) اللّغة كغيرها من الصناعات تتدرّج نحو الكمال، لذا فالأولى أن يكون السالم قد جاء آخر الأفعال، وقبله جاء المضاعف كطبّ وضرّ وصرّ وجبّ وصبّ وبعده غالباً يجيء الأجوف كطاب وضار وصار وجاب وصاب، وأمّا النقص فإنّه صدّى غيره من الأفعال، فكان فيه قطع نحو: همر > همى، محق > محأ، أسفّ > أسى.
- (٣) . ترتّب المزيد على المضاعف لا يكاد يختلف، فليس هناك معنى في المضاعف إلا ونرى في مزيدة (الثلاثي) مقلّه أو ما يقاربه، نحو سلّ > سلت، غمّ > غمر، غمس، غمض، رجّ > رجف.
- (٤) . إنّ زيادة حرف على المضاعف أليق بحكمة الواضع من نقص حرف من الثلاثي؛ لأنّ النقص ليس من مذهب العرب، فهم يزيّدون على الفعل صيغاً كثيرة.
- (٥) إنّنا نجد أنّه من الثنائي المضعف المزيد "امتخّ"؛ لأنّه لم يأت من مخر هذا المعنى^(٤٨).

وممن قال بها أيضاً الكرملّي في (نشوء اللّغة العربيّة)، فهو يرى أنّ الكلمات العربيّة في الأصل كانت هجاء واحداً (متحرّك فساكن) محاكياً لأحد أصوات الطبيعة، مثل صرّ، ثمّ تلاه المضاعف، مثل صرّ، صرصر، فلاجوف، صار "صوت عامّة" والناقص بسبب إطالة الحركة، صرى، وخصّوا معناه بالقطع، ثم المهموز، صراً، فالمثال وصر، وفي آخر الأمر ظهر الثلاثي الصحيح، مثل صرخ. ويرى أنّ نشوء الثلاثي الصحيح جاء إمّا بزيادة حرف أوّل الثنائي أو في وسطه أو في آخره، والجديد في رأيه وضع مصطلحات جديدة لأنواع الزيادة التي ذكرها:

التصدير: زيادة حرف في أوّل الثنائي ليصبح ثلاثياً، في مثل: ثرم، جرم، حرم، خرم، صرم، شرم، الصل هو (رم) ويعني الأكل، القطع.

الحشو: زيادة حرف في وسط الثنائي ليصبح ثلاثياً، في مثل: رتم، رثم، رجم، ردم، رسم، رضم، رطم، ركم، رغم، واصل هذه كلّها هو (رم) ويعني هنا الكسر أو الضرب.

الكسع: زيادة حرف في آخر الثنائي ليصبح ثلاثياً، في مثل: نبت، نبت، نيش، نبع، نبط، نبغ، نبل. الصل الثنائي نب (نب النيس: صوت). ويبدو لنا أنّه من الصعب افتراض معنى الصوت في نبت و نبع و نبل، غير أنّه يمكننا افتراض أنّ المعنى العام الذي ينطبق على هذه الجذور هو الانبعاث والظهور^(٤٩).

قال الصاعدي: "الحقّ أنّه لا دليل فيما ذكره على الثنائيّة؛ لأنّ حذف الحرف الأوسط في الكلمة إنّما وقع لغلّة صوتيّة؛ وهي – عند الجمهور من القدامى والمحدثين – اجتماع الساكنات في الكلمة؛ وهما اللف المنقلبة

عن الواو، والميم الساكنة؛ للإسناد إلى الضمائر المتحركة؛ لأن من قوانين العربية ألا يجتمع ساكنان إلا في نحو: شَابَّةٌ و دَابَّةٌ^(٥٠).

وممن تعرض لمسألة الأصل الثنائي للجذور السامية عالم الساميات موسكاتي Moscati وزملاؤه مؤلفو كتاب (نحو اللغات السامية المقارن)، ونراهم لا يميلون على تعميم نظرية الجذر الثنائي كما فعل الكرمل، وإنما يميلون إلى أن الجذور الثلاثية كانت موجودة منذ البداية بجانب الجذور الثلاثية و الرباعية. ويذهبون إلى أن بعض الجذور الثلاثية ربما تطورت عن جذور ثنائية^(٥١).

وغير هؤلاء ممن قال بهذه النظرية "وبالجمله فإن عموم مذهبهم في ردّ الثلاثي إلى الثنائي لا يكاد يخرج عن أربعة طرق:

أحدها: إن المضعف هو أصل الثلاثي، وتقع الزيادة في آخره؛ ف (عَمَّ) أصل لـ (عَمَّت) و (عَمَر) و (عَمَطَ) ونحو ذلك.

ثانيها: إن الزيادة في الثنائي. تكون في وسطه فحسب؛ نحو (صَفَر) من (صَرَّ) و (رَفَن) من (زَن).

ثالثها: إن الثنائي قابل للزيادة في صدره أو حشوه أو ذيله؛ أي أن الزيادة فيه لا تقتصر على موضع معين؛ فمثال زيادة التصدير: (تَرَم) و (جَرَم) و (حَرَم) و (خَرَم) و (صَرَم). ومثال زيادة الحشو: (رَتَم) و (رَجَم) و (رَدَم). ومثال زيادة التذييل: (نَبَأ) و (نَبَت) و (نَبَج) و (نَبَح).

رابعها: إن الثلاثي مكوّن من ثنائيتين أو أكثر بطريق النحت، ف (قَطَفَ) من (قَطَّ) و (لَفَّ) و (نَهَر) من: (نَه) و (نَز) و (هَز) " (٥٢).

٣. الأصول الثلاثية:

وذهب فريق آخر من العلماء المتأخرين بالإقرار بأصالة الثلاثي، وبأنه أكثر الأصول غزارة، وعليه استقرت العربية في الثروة البالغة عظماً واتساعاً؛ وهم يوافقون في ذلك ما انتهى إليه علماء العربية القدامى، وهؤلاء كثر، وأكتفى بإيراد بعض أقوال المتأخرين منهم:

فقد كان بروكلمان يقول: " ترجع الكثرة العظيمة لأبنية الاسم في اللغات السامية إلى ثلاثة أصول من الأصوات الصامتة "^(٥٣). وذهب أنيس فريحة إلى أن الكلمات تُردُّ - في جميع اللغات السامية - إلى جذور ثلاثية^(٥٤). وكان ريمون طحان يرى أن " معظم الكلمات في اللغة العربية ينشأ عن أصول ثلاثية... وهي حجر الزاوية في إقامة التنظيم الرياضي اللغوي المتكامل "^(٥٥)

واتخذ الأستاذ عبد الله أمين موقفاً متأرجحاً بين الفريقين، وهو أنه يرى " أن أكثر الكلمات الثلاثية و الرباعية و الخماسية - إن لم يكن كلها - أصلها ثنائية، ثم زيدت من أصل الوضع حرفاً أو حرفين أو ثلاثة، حتّى صارت ثلاثية و رباعية و خماسية، وصارت الزيادات من أصول الكلمات... فهي مجردة لا مزيّدة " لأن الزيادات التي لحقت الكلمات الثنائية، زيدت من أصل الوضع "^(٥٦).

ولم تكن نظرية ثنائية الأصول مقبولة عند كثير من اللغويين، ممن رأوا أصالة الثلاثي، وممن رجح القول بالأصل الثلاثي، وردّ الثنائي: الدكتور صبحي الصالح، فقد ردّ على العليلي، ورماه بالتكلف، والبعد عن الواقعية، وأنّ نظريته لا تمتّ إلى الحقيقة التاريخية بسبب، فكيف لنا أن نردّ (عبد) إلى (عدا) و (عبث) إلى (عنا) ونحو ذلك؟^(٥٧).

ومنهم الدكتور إبراهيم نجّاء، الذي كان يرى أن نتبع مذهب القدامى في الأصول؛ لأنها توافق ما هو جارٍ في الاستعمال؛ ولأنّ مرحلة الاشتراك في الحرفين مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها مجدياً، إلّا ضمن بحثٍ تاريخي؛ ولأنّ الأمثلة التي ذكرها الثنائيون لا تكفي لإثبات نظريتهم.^(٥٨) وقالت الدكتورة نجاة عبد العظيم الكوفي: إنّ الأصل الثلاثي في اللغة العربية هو الأكثر ودليل ذلك كثرته في القرآن الكريم و سبب كثرة هذا الأصل ليس لقلة حروفه ولو كان الأمر كذلك لكان الثنائي أكثر^(٥٩)...

٤. الجذور الرباعية والخماسية:

امتدّ خلاف اللغويين المتأخرين في موضوع الأصول – إلى الأصول الرباعية والخماسية؛ أنكر ما زاد عليها، وجعله مزيداً. ومن أخذ بمذهب القدامى في الأصول، أقرّ ما أقرّوا، وأنكر ما أنكروا، وجلّهم يسير على مذهب البصريين في الأصول؛ فالأصول عندهم ثلاثة؛ ثلاثية، ورباعية، وخماسية.

والذي يعنينا – هنا – هو الوقوف على أبرز اجتهاداتهم فيما يعتدّه جمهور اللغويين من المتقدمين والمتأخرين رباعياً أو خماسياً. ولعلّ أوّل ما يخرج به الباحث في ذلك أنّ مذهبهم كان صدّي لبعض ما جاء عند ابن فارس، وأنهم تفنّنوا في التوسّع فيه بما يتوافق مع نظرية الثنائية؛ فيرى كثير منهم أنّ الخماسي تطوّر عن الرباعي، والرباعي تطوّر عن الثلاثي، والثلاثي متطوّر عن الثنائي، كما تقدّم.

وفيما يلي بيان ذلك مع الوقوف على بعض الفروق فيما بينهم:

يتشكّل الفعل الرباعي عند (وليام رايت)^(٦٠) بالطرق الآتية:

- أ- مضاعفة جذر ثنائي، يحاكي الصوت أو الحركة؛ مثل (وسوس) و (بأبأ)^(٦١).
- ب- إضافة حرفٍ إلى الثلاثي، وعادةً ما يكون من الحروف التالّية: النون، واللام، والراء، والزاي، والسين، والصاد. وهذه الزيادة قد تكون في صدر الثلاثي؛ نحو (سنّسن) من (نّسن) أو في حشوه؛ نحو (زخلف) من (زحف) أو في آخره؛ نحو (شمعل) من (شمع).
- ج- المزج بين بعض الأصول؛ وهو ما يعرف بالنحت؛ نحو (حمّدل) و (حوّل) و (يُنقّي) (رايت) بذلك مع ابن فارس في ردّه الرباعي والخماسي إلى الثلاثي؛ بطريق الزيادة أو النحت، ويبدو أنّ (جرجي زيدان) متأثر بما قاله (رايت) إذ يفصل في زيادة الرباعي؛ فهي عنده: إمّا قياسية أو غير قياسية. وتكون الزيادة القياسية عند (زيدان) سينا أو شينا في أوّل الكلمة؛ على وزني (سفعل) و (شفعل)^(٦٢).

فمثال الأوّل (سفلبه أي: صرعه، من (قلبه) و (سلعه) بمعنى ابتلعه، من (لعه) و (سملج) أي: جرع جرعاً سهلاً؛ وهو من (ملج) الصبي ضرع أمه.

ومثال الثاني (شَبْرَق) من (بَرَق). أما المزيدات غير القياسية فتأخذ صوراً مختلفة؛ فقد تكون بمضاعفة حرف أو أكثر، من الحروف الأصلية؛ كَجَلَبَب و بُلْبَل و قَصْقَص، أو أن تكون بزيادة حرف؛ وهو في الغالب أحد حروف أربعة؛ وهي: (ل، م، ن، ر). وربما تكون الزيادة في أول الرباعي؛ نحو (نَبَذَر) بمعنى (بَذَر) و(لَهْدَم) بمعنى (هَدَم) أو في وسطها؛ كـ (سَطْلَح) بمعنى (سَطَح) أي: اتَّسَعَ، و(سَلَحَف) بمعنى (سَحَف) أو في آخرها؛ كقولهم (بُعْثَر) من (بَعَث). ولا يبتعد (هنري فلش) في رايه، في أصل الرباعي أو الخماسي، عن رأي (رايت) و(زيدان). ومما يتفرد به أنَّ الرباعي يكون تطوراً لأصل ثلاثي عن طريق إدخال واو أو ياء بعد الصامت الأول؛ نحو (شَوْقَل) و(نَيْسَب).

ويرى (مكدونالد) أنَّ الرباعي قد ينشأ بإضافة الرء أو اللام إلى الثلاثي؛ نتيجةً للمخالفة الصوتية الناتجة عن فك الإدغام؛ كما في (قَرَطَم) من (قَطَم) و(قَرَطَب) من (قَطَب). ويقول بمثل هذا الرأي (برجشتراسر) و(ديلاسي أو ليري) وغيرهما.^(٦٣)

الخاتمة:

أهمُّ القضايا التي توصلَ اليها البحث فيها ممكن إيرادها بإيجاز:

- كلمة الجذر في اللغة تعني الأصل من كل شيء، وفي الاصطلاح هي الحرف: الذي يلزم في بناء الكلمة لفظاً أو تقديرًا.
- للكلمة العربية أصل واحد فحسب، فلا يكون لها أصلان فأكثر، وإذا وجدت كلمتان متحدتان في المعنى، ومتشابهتان في أكثر الحروف، فلا تخلو من أن تكونا من أصل واحد، وقد طرأ عليهما أو على أحدهما تغيير صوتي أو بنائي، أو أن تكونا من أصليين مختلفين، وهما من قبيل الترادف، ولا يصح الوجهان معاً، بل لا بد أن يكون أحدهما - في نهاية الأمر - هو الصواب، وإن خفي ولم يوصل إليه.
- اختلف اللغويون في عدد أصول الكلم إلى مذاهب: فالأصول ثنائية أو ثلاثية أو رباعية وخماسية، بحسب المرجح من المذاهب، وأرى أنَّ المرجح منها مذهب من قال بالأصول الثلاثية؛ لكثرتها وغلبيتها، وكثرة الشيء تعزز حجته على الرغم من وجود ألفاظ غير ثلاثية، والله أعلم.
- إنَّ دراسة الجذور دراسة مقارنة توضّح عدّة حقائق تجاه تحديد الأصول لبعض الكلمات التي اشتهر الخلاف في أصلها أو في عبيتها وغير ذلك.

هوامش البحث

(١) ينظر: لسان العرب ٤: ١٢٣.

(٢) العين ٦: ٩٣.

(٣) ألفية ابن مالك ٧٤.

(٤) أوضح المسالك ٤: ٣٦٤.

(٥) ينظر: تداخل الأصول اللغوية ١: ٣٥.

(٦) ينظر: تداخل الأصول اللغوية ١: ٣٦.

(٧) ينظر: العين ١: ٤٨ و ٤٩، الأصول في النحو ٣: ١٧٩، شرح الكافية الشافية ٤: ٢٠١٣.

- (٨) ينظر: تداخل الأصول اللغوية ١: ٨٨.
- (٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١: ٣٨ (المقدمة) وكذلك ١: ٢٠٢.
- (١٠) لم أقف على هذا الرأي في كتاب سيبويه لكنه نقل صاحب الهمع.
- (١١) ينظر: همع الهوامع ٣: ٤٥٠.
- (١٢) ينظر: العين ١: ٤٨ و ٤٩ ، الكتاب ٤: ٢٣٠ ، الأصول في النحو ٣: ١٧٩ ، شرح التصريف المملوكي ٢٠ ، الممتع في التصريف ١: ٦٠ التصريح بمضمون التوضيح: ٢: ٣٥٨.
- (١٣) ينظر: العين ١: ٤٨ و ٤٩.
- (١٤) الكتاب ٤: ٢٢٩.
- (١٥) المصدر نفسه ٤: ٢٢٩.
- (١٦) الخصائص ١: ٥٣.
- (١٧) المصدر نفسه ١: ٥٥.
- (١٨) ينظر: المقتضب ١: ٥٣ و ٥٤ و ٥٦.
- (١٩) ينظر: تهذيب اللغة ٩: ٣٧٧ ، ولسان العرب ١٠: ٣٢٣ (ققق).
- (٢٠) ينظر: المزهر ٢: ٢٨ وما بعدها.
- (٢١) ينظر: لسان العرب ١٣: ١٥١ و ١٥٢ (ددن) .
- (٢٢) ينظر: الممتع في التصريف ١: ٢٥٨ و ٢٥٩.
- (٢٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ١: ٣٤.
- (٢٤) ينظر: المنصف ١: ٤١ و ٤٣.
- (٢٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٢٩٨.
- (٢٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤: ٢٠٣٤ ، وشرح الشافية للرضي ١: ٦٣.
- (٢٧) ينظر: الممتع في التصريف ١: ١٥ ، شرح الشافية للرضي.
- (٢٨) ينظر: تداخل الأصول اللغوية ١: ١٠٨.
- (٢٩) ينظر: العين ١: ٤٨ و ٤٩ ، الكتاب ٤: ٢٣٠ ، الأصول في النحو ٣: ١٧٩ ، شرح التصريف المملوكي لابن يعيش ٣٠.
- (٣٠) ينظر: مختار الصحاح ٣٢.
- (٣١) ينظر: المقتضب ١: ٦٦ ، شرح الشافية للرضي ١: ٤٧.
- (٣٢) ينظر: التبصرة و التذكرة ٢: ٧٤٨.
- (٣٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٢٩٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦: ١٧٤ ، شرح الشافية ١: ٤٧ ، الممتع في التصريف ١: ٣١١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢: ٣٥٨.
- (٣٤) جمهرة اللغة ٣: ١٣٠٦.
- (٣٥) المصدر نفسه ٣: ١٣٠٦.
- (٣٦) ينظر: مجلة الآداب و اللغات / العدد الرابع / ص ٢٥٣.
- (٣٧) ينظر: الكتاب ٤: ٢٣.
- (٣٨) العين: ١: ٤٨ و ٤٩.
- (٣٩) الكتاب ٧٦: ٤.
- (٤٠) تداخل الأصول اللغوية ١: ١٣٨.
- (٤١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤: ٢٠٢٤.
- (٤٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢: ٢٩٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ، شرح الشافية للرضي ١: ٤٧ ، الممتع في التصريف ١: ٣١١ ، بمضمون التوضيح ٢: ٣٥٨.
- (٤٣) ينظر: تداخل الأصول اللغوية ١: ١٥٢.
- (٤٤) ينظر: المصدر نفسه ١: ١٥٤.
- (٤٥) ينظر: تهذيب المقدمة اللغوية ١٢٤.
- (٤٦) ينظر: أصول اللغة العربية ٩٢.
- (٤٧) ينظر: تداخل الأصول اللغوية ١: ١٥٢ وما بعدها.
- (٤٨) ينظر: سر الليال في القلب والإبدال ٢١ وما بعدها.

(٤٩) ينظر: نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها ٢.

(٥٠) تداخل اللغات العربية ١: ١٦٥.

(٥١) ينظر: تداخل اللغات العربية ١: ١٦٥.

(٥٢) تداخل اللغات العربية ١: ١٦٧.

(٥٣) فقه اللغة السامية ٩٣.

(٥٤) ينظر: نحو عربية ميسرة ١٤.

(٥٥) تداخل الأصول اللغوية ١: ١٨٦.

(٥٦) الاشتقاق: ٤١٢ وما بعدها.

(٥٧) ينظر: دراسات في فقه اللغة ١٦٣.

(٥٨) ينظر: فقه اللغة العربية ٨٨.

(٥٩) ينظر: أبنية الأفعال ١٣.

(٦٠) وقد تقدم الحديث عنها في بداية البحث.

(٦١) ينظر: مجلة الآداب و اللغات / العدد ٤ / ٢٥٣.

(٦٢) ينظر: الفلسفة اللغوية ١٣٢.

(٦٣) ينظر: تداخل الأصول اللغوية ١: ١٧٩.